المعهد القومى للملكية الفكرية
The National Institute of Intellectual Property
Helwan University, Egypt

المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار

دورية نصف سنوية محكمة يصدرها

المعهد القومي للملكية الفكرية

جامعة حلوان

العدد الخامس
مارس ٢٠٢٢

.

الهدف من المجلة:

تهدف المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية فى مجال الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي والفني وعلاقتها بإدارة الابتكار والتنمية المستدامة من كافة النواحي القانونية والاقتصادية والادارية والعلمية والأدبية والفنية.

ضوابط عامة:

- تعبر كافة الدراسات والبحوث والمقالات عن رأى مؤلفيها ويأتي ترتيبها بالمجلة وفقا لإعتبارات فنية لا علاقة لها بالقيمة العلمية لأى منها.
- تنشر المقالات غير المحكمة (أوراق العمل) فى زاوية خاصة في المجلة.
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب الجديدة والدوريات.
- تنشر المجلة التقارير والبحوث والدراسات الملقاه في مؤتمرات ومنتديات علمية والنشاطات الأكاديمية في مجال تخصصها دونما تحكيم في أعداد خاصة من المجلة.
- يمكن الاقتباس من بعض مواد المجلة بشرط الاشارة إلى المصدر.
- تنشر المجلة الأوراق البحثية للطلاب المسجلين لدرجتى الماجستير والدكتوراه.
- تصدر المجلة محكمة ودورية نصف سنوية.

ألية النشر فى المجلة:

- تقبل المجلة كافة البحوث والدراسات التطبيقية والأكاديمية في مجال حقوق الملكية الفكرية بكافة جوانبها القانونية والتقنية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية والفنية.
- تقبل البحوث باللغات (العربية والانجليزية والفرنسية).
- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية الجديدة، وتعامل معاملة أوراق العمل.
- يجب أن يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى جهة أخرى حتى يأتيه رد المجلة.
- يجب أن يلتزم الباحث بإتباع الأسس العلمية السليمة في بحثه.
- يجب أن يرسل الباحث بحثه إلى المجلة من ثلاثة نسخ مطبوعة، وملخص باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، فى حدود ٨ـ ١٢ سطر، و يجب أن تكون الرسوم البيانية والإيضاحية مطبوعة وواضحة، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية Soft Copy، ونوع الخط Romanes Times New ١٤ للعربى، و١٢ للا نجليزي على B5 (ورق نصف ثمانيات) على البريد الالكتروني: ymgad@niip.edi.eg
- ترسل البحوث إلى محكمين متخصصين وتحكم بسرية تامة.
- في حالة قبول البحث للنشر، يلتزم الباحث بتعديله ليتناسب مع مقترحات المحكمين، وأسلوب النشر بالمجلة.

مجلس إدارة تحرير المجلة	
أ.د. ياسر محمد جاد الله محمود	أستاذ الاقتصاد والملكية الفكرية وعميد المعهد القومي للملكية الفكرية (بالتكليف) - رئيس تحرير المجلة
أ.د. أحمد عبد الكريم سلامة	أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق بجامعة حلوان والمستشار العلمي للمعهد - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وكيل المعهد للدراسات العليا والبحوث	سكرتير تحرير المجلة
أ.د. جلال عبد الحميد عبد اللاه	أستاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة بالمطرية بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. هناء محمد الحسيني	أستاذ علوم الأطعمة بكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وزير مفوض/ مها بخيت محمد زكي	مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
اللواء أ.د. عبد القدوس عبد الرزاق العبيدلي	رئيس مجلس إدارة جمعية الامارات للملكية الفكرية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Alexander Peukert	أستاذ القانون المدنى بجامعة جوته فرانكفورت أم ماين – ألمانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Andrew Griffiths	أستاذ القانون التجارى بجامعة نيو كاسل - بريطانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة

المراسلات

ترسل البحوث إلى رئيس تحرير المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار بجامعة حلوان
جامعة حلوان - ٤ شارع كمال الدين صلاح - أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة -جاردن سيتى
ص.ب: ١١٤٦١ جاردن سيتي
ت: ٠٢٠٢ ٢٥٤٨١٠٥٠ + محمول: ٠٢٠١٠٠٠٣٠٠٥٤٨ + ف: ٠٢٠٢ ٢٧٩٤٩٢٣٠ +
http://www.helwan.edu.eg/niip/
ymgad@niip.edu.eg

الذكاء الإصطناعى وحقوق الملكية الفكرية

(مُميزات ومخاطر وتداعيات مُستقبلية)

وليد سعيد محمد رسمى

الذكاء الإصطناعى وحقوق الملكية الفكرية
(مُميزات ومخاطر وتداعيات مُستقبلية)

وليد سعيد محمد رسمى

مقدمة:

فى ظل التوجه العالمى نحو إستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى فى كافة المجالات من خلال تطبيقات طموحه تعتمد على الذكاء الإصطناعى لمحاولة تقليل الإعتماد على العنصر البشرى، وهو ما قد ينبأ بحدوث ثورة حقيقية في مجالات العمل والدراسة والتواصل والترفية ، وبالإشارة إلى طبيعة الذكاء الاصطناعى والتحديات المثيرة للقلق التى قد يفرضها على الإنسانية ، بدأ صانعى القرار عالمياً والمنظمات الدولية المعنية في وضع السياسات المُشجعه لإجراء سلسلة من الأبحاث لدراسة الآثار المترتبة على زيادة إستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعى ومحاولة وضع إطار تقنى لفهم الإبتكار في مجال الذكاء الإصطناعى والحدود الأمنه لإستخداماته ، وبالتزامن مع ذلك ونظراً للإرتباط الوثيق بين تطور الإبتكارات وإحتياجها لآليات جديدة ومبتكرة لحمايتها إختارت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) الذكاء الاصطناعى كأول موضوع فى إطار سلسلة الأبحاث الجديدة بشأن إتجاهات الويبو التكنولوجية فى ضوء ما تلاحظ من إزدياد معدلات الإبتكارات المُعتمدة على تقنيات الذكاء الإصطناعى وظهور أفاق جديدة لإستخدام تلك التقنيات والإبتكارات للمساهمة فى إكتشاف جرائم الملكية الفكرية والحد منها.

أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على تقنيات الذكاء الإصطناعى بإعتبارها إحدى التقنيات الفنية التي ينتشر إستخدامها على المستوى الدولي ، والتي ليس لها تنظيم قانوني خاص، وهو ما يستلزم البحث عن إطار فنى وقانوني واضح لحماية حقوق الملكية الفكرية للإبتكارات المُعتمده على تقنيات الذكاء الإصطناعى ، بما لا يتعارض مع القوانين الوطنية والإتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحماية حقوق الملكية الفكرية ، ويرتبط بأهمية دراسة مدى إمكانية إستفادة جهات إنفاذ القانون من التطور الهائل في تقنيات الذكاء الإصطناعى لتطوير آليات ضبط وفحص جرائم الإعتداء على حقوق الملكية الفكرية سواء الصناعية منها أو الأدبية بما يُساهم في توفير الحماية

القانونية لتشجيع المبدعين في كافة المجالات ، فالذكاء الإصطناعى رغم أهميته التى تزداد يوماً بعد يوم يظل ثورة حقيقية لها مُميزاتها ومخاطرها وتداعياتها المُستقبلية.

المبحث الأول
مفهوم الذكاء الإصطناعى وماهية تطبيقاته

تعريف الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence):

- لم يستقر العلم على تعريف مُحدد للذكاءالإصطناعى إلا أنه قد ورد فيه العديد من التعريفات منها تعريفه بأنه سلوك وخصائص معينة تتسم بها البرامج الحاسوبية تجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها ، ومما سبق يتضح أن الذكاء الإصطناعى نظام لدية القدرة على تحريك وتغيير الأشياء ، فهو يُشير إلى الآلات التي تستجيب للتحفيز بما يتوافق مع الاستجابات التقليدية من البشر.

تطبيقات الذكاء الإصطناعى

- يعمل الذكاء الاصطناعى بالفعل على تغيير العالم ويثير أسئلة مهمة للمجتمع والاقتصاد والحوكمة ولطالما تم استخدام الذكاء الاصطناعى لاتخاذ قرارات عمل أكثر ذكاءً ، كما يمكن أن يساعد الذكاء الإصطناعى فى إنشاء نماذج وخوارزميات تنبؤية لمعالجة البيانات وفهم النتائج المحتملة للاتجاهات والسيناريوهات المختلفة مُستفيداً من إمكانيات الحوسبة المتقدمة فى تسريع معالجة البيانات وتحليلها من أجل البحث والتطوير ، الأمر الذي جعل الذكاء الإصطناعى مؤهلاً لحل المشكلات المعقدة ، من إكتشاف الإحتيال والتفاعلات الشخصية مع العملاء إلى التنبؤ بالطقس والتشخيص الطبى ، أنه أداة واسعة النطاق تمكن الأشخاص من إعادة التفكير فى كيفية دمج المعلومات وتحليل البيانات وإستخدام الأفكار الناتجة لتحسين عملية صنع القرار فالذكاء الاصطناعى ليس رؤية مستقبلية ، ولكنه شىء موجود اليوم يتم إستخدامة فى مجموعة متنوعة من المجالات مثل المالية والأمن القومى والرعاية الصحية والعدالة الجنائية والنقل والمدن الذكية ، ففى مجال خدمة العملاء يمكن أن يؤدي إستخدام روبوتات المحادثة التي تجمع بين الذكاء الاصطناعي للمحادثة

وتقنية معالجة اللغة الطبيعية إلى إنشاء رسائل مخصصة للغاية للعملاء ، بما يساعد على إيجاد أفضل حل لاحتياجاتهم ، وتقليل الضغط على موظفى خدمة العملاء بما يؤدى إلى إنتاجية أفضل ، كما أصبح إستخدام حلول الذكاء الاصطناعى فى قطاع الرعاية الصحية شائعًا بشكل متزايد هذه الأيام يُتيح تقنية مراقبة المريض عن بُعد ، ويوفر لمُقدمي الرعاية الصحية إجراء التشخيصات السريرية واقتراح العلاجات بسرعة دون مطالبة المريض بزيارة المستشفى شخصيًا، يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي مفيدًا أيضًا في مراقبة تطور الأمراض المعدية وحتى التنبؤ بآثارها ونتائجها المستقبلية ولعل ما يتم إستخدامه حالياً عالمياً للتنبؤ بمراحل جائحة كورونا مثال على ذلك ، كما تُساعد أدوات الذكاء الاصطناعى المصممين على تحسين التطور الحسابى فى مجال الرعاية الصحية ، كما تم الإستفادة من قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعى على التعلم والتكيف فى مجال النقل ووسائل المواصلات فعلى سبيل المثال ، تحتوي المركبات شبه المستقلة على أدوات تتيح للسائقين والمركبات معرفة الازدحام القادم أو الحفر أو إنشاء الطرق السريعة أو غيرها من العوائق المرورية المحتملة ، من خلال إستخدام الخوارزميات وأجهزة الاستشعار والكاميرات المتقدمة ، فيمثل النقل مجالًا ينتج فيه الذكاء الاصطناعى والتعلم الآلى إبتكارات كبرى ، كما يلعب الذكاء الاصطناعى دورًا جوهريًا فى أنظمة الدفاع والتسليح ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك مشروع مافين (Project Maven) حيث يستخدم الجيش الأمريكى الذكاء الاصطناعى " لفحص الكم الهائل من البيانات والفيديو التى تم التقاطها بواسطة أنظمة المراقبة ثم تنبيه المحللين البشريين للأنماط المختلفة عند وجود نشاط غير طبيعى أو مشبوه" ، هذا ولم يغيب الذكاء الإصطناعى عن مجال العدالة الجنائية فعلى سبيل المثال طورت مدينة شيكاغو " قائمة موضوعات إستراتيجية" تستخدم الذكاء الإصطناعى لتحليل تصرفات الأشخاص الذين تم القبض عليهم وتوقع خطر أن يصبحوا جناة فى المستقبل وخلصت إحدى الدراسات إلى أن إستخدام أنظمة التعلم الآلى والذكاء الإصطناعى فى تحليل السلوك الإجرامى يمكن أن تساهم فى خفض معدلات الجريمة .

مميزات الذكاء الإصطناعى

- تشير الدراسات إلى أن الذكاء الاصطناعى يمكن أن يزيد الناتج المحلى الإجمالي العالمي بمقدار ١٥.٧ تريليون دولار ، وتتخذ الصين على سبيل

المثال خطوات سريعة فى ذلك لأنها حددت هدفًا وطنيًا يتمثل فى استثمار ١٥٠ مليار دولار فى الذكاء الاصطناعى رغبة منها فى أن تصبح الدولة الرائدة عالميًا في هذا المجال بحلول عام ٢٠٣٠، فقد وجدت دراسة أجراها معهد ماكينزي العالمي فى الصين أن "الأتمتة التي يقودها الذكاء الاصطناعي يمكن أن تمنح الاقتصاد الصيني دفعة إنتاجية من شأنها أن تضيف ٠.٨ إلى ١.٤ نقطة مئوية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويًا ، وقد تضاعفت الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي المالي في الولايات المتحدة ثلاث مرات بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ .

مخاطر الذكاء الإصطناعى وتداعياته

- تثير تطورات إستخدام الذكاء الإصطناعى قضايا مهمة وتساؤلات تتعلق بالسياسة والتنظيم والأخلاق منها على سبيل المثال ، كيف يجب أن نعزز الوصول إلى البيانات؟ كيف نحمى من البيانات المتحيزة أو غير العادلة المستخدمة فى الخوارزميات؟ ما أنواع المبادئ الأخلاقية التى يتم تقديمها من خلال برمجة البرامج ، وما مدى الشفافية التى يجب أن يتحلى بها المصممون بشأن اختياراتهم؟ فضلاً عن المسؤولية القانونية فى الحالات التى تسبب فيها الخوارزميات ضررًا؟ ، ويعد إمتلاك البيانات " التى يمكن الوصول إليها للإستكشاف" فى مجتمع البحث شرطًا أساسيًا لتطوير الذكاء الاصطناعى بنجاح ، ووفقًا لدراسة أجراها معهد ماكينزي العالمى ، فإن الدول التى تروج لمصادر البيانات المفتوحة ومشاركة البيانات هى الدول التى من المرجح أن تشهد تقدمًا فى الذكاء الاصطناعى فى هذا الصدد ، تتمتع الولايات المتحدة بميزة كبيرة على الصين تظهر التصنيفات العالمية لانفتاح البيانات أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الثامنة في العالم ، مقارنة بالمركز الثالث والتسعين للصين .

أخلاقيات الذكاء الإصطناعى والشفافية

- تتضمن الخوارزميات الاعتبارات الأخلاقية ، ويثير ذلك تساؤلات بشأن كيفية عمل الخوارزميات والاختيارات التى يتم اتخاذها فى إعداد أنظمة الذكاء الاصطناعى ، فقد تُستخدم تلك الخوارزميات فى فرز أو إنشاء قوائم بأسماء الأفراد بناءً على معايير غير عادلة وتعتبر أنواع الاعتبارات التى تدخل فى قرارات البرمجة مهمة جدًا من حيث كيفية عمل الأنظمة وكيفية تأثيرها على

العملاء ، وينفذ الاتحاد الأوروبى اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الصادرة فى مايو ٢٠١٨ والتى تتضمن حق الأشخاص فى إلغاء الاشتراك فى الإعلانات المصممة شخصيًا و حق طلب شرح لكيفية توليد الخوارزمية لنتيجة معينة لضمان حماية البيانات الشخصية وتزويد الأفراد بمعلومات حول كيفية عمل تلك الخوارزميات والتى تبدو وكأنها "الصندوق الأسود".

المبحث الثانى
الذكاء الإصطناعى والمسئولية القانونية

- هناك أسئلة تتعلق بالمسئولية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعى منها على سبيل المثال التساؤلات الخاصة بالأضرار أو المخالفات (أو الوفيات فى حالة السيارات ذاتية القيادة) ، فمن المحتمل أن يخضع مشغلوا الخوارزميات التى تعتمد عليها تلك السيارات لقواعد مسئولية المنتج ، فقد أظهرت مجموعة من السوابق القضائية أن وقائع وظروف الموقف تحدد المسئولية وتؤثر على نوع العقوبات المدنية والجنائية التى تتراوح بين الغرامات المدنية والسجن لأضرار جسيمة ، وتُعد الوفاة المرتبطة بأوبر فى ولاية أريزونا إختبارًا مهمًا للمسئولية القانونية حيث سمحت الولايات المتحدة لشركة أوبر بإختبار مركباتها المستقلة ومنحت الشركة مجالًا كبيرًا من حيث إختبارات الطرق ، وتعد تلك الحادثة مثال للمسئولية القانونية للوقائع المترتبة على الذكاء الإصطناعى حيث تتنوع المسئولية الجنائية بالنظر إلى تعدد الأشخاص والمنظمات المشاركة فى إختبار الطريق بين كل من (ولاية أريزونا ، ضاحية فينيكس حيث وقع الحادث ، شركة أوبر ، مطورو البرمجيات ، الشركة المصنعة للسيارات) فهناك العديد من الأسئلة القانونية التى يجب حلها من أجل تحقيق التوازن بين الابتكار والقيم الإنسانية الأساسية ، حيث يتطلب الذكاء الاصطناعى بيانات لإختبار وتحسين قدرته على التعلم ، فبدون مجموعات البيانات المنظمة وغير المُهيكلة ، سيكون من المستحيل تقريبًا الحصول على الفوائد الكاملة للذكاء الاصطناعى وبشكل عام ، يحتاج مجتمع البحث إلى وصول أفضل إلى البيانات الحكومية والتجارية ، مع وجود ضمانات مناسبة للتأكد من أن الباحثين لا يسيئون استخدام البيانات بالطريقة التى اتبعتها Cambridge Analytica مع معلومات شركة Facebook فهناك مجموعة متنوعة من الطرق التى يمكن للباحثين من خلالها الوصول إلى البيانات منها على سبيل المثال الإتفاقيات الطوعية مع الشركات التي لديها بيانات الملكية ، وقد أتاحت Google منذ فترة طويلة نتائج البحث

فى شكل مجمع للباحثين وعامة الناس من خلال موقع "Google Trends" ، حيث يمكن للعلماء تحليل موضوعات مثل الاهتمام بشخصية عامة ، ووجهات النظر حول الديمقراطية ، ووجهات النظر حول الاقتصاد الكلي ، ويساعد ذلك الأشخاص على تتبع الحركات فى المصلحة العامة وتحديد الموضوعات التي تحفز عامة الناس ويوفر موقع (Twitter) الكثير من تغريداته للباحثين من خلال واجهات برمجة التطبيقـات (Web API's) وتساعد هذه الأدوات الأشخاص من خارج الشركة في إنشاء برامج التطبيقات والاستفادة من البيانات فى دراسة أنماط وسائل التواصل الاجتماعى ومعرفة كيف يتفاعل الناس مع الأحداث الجارية ، وفى بعض القطاعات التى توجد فيها منفعة عامة ملحوظة يمكن للحكومات تسهيل التعاون من خلال بناء البنية التحتية لتشارك البيانات ، فعلى سبيل المثال ، إبتكر المعهد الوطنى للسرطان بالولايات المتحدة الأمريكية بروتوكولًا لمشاركة البيانات حيث يمكن للباحثين الُمعتمدين الاستعلام عن البيانات الصحية التى يمتلكها باستخدام معلومات غير محددة الهوية مستمدة من البيانات السريرية وكذا معلومات عن العلاجات الدوائية للمرضى ويتيح ذلك للباحثين تقييم الفعالية ، وتقديم توصيات بشأن أفضل الأساليب الطبية ، دون المساس بخصوصية المرضى الفرديين ، ويُمكن أن تكون هناك شراكة بيانات بين القطاعين العام والخاص تجمع بين مجموعات البيانات الحكومية والتجارية لتحسين أداء النظام ، من شأن ذلك أن يساعد الحكومات فى التعامل مع حركة المرور والمساعدة فى تخطيط الطرق السريعة والنقل الجماعى ، وقد يؤدي مزيج من هذه الأساليب إلى تحسين الوصول إلى البيانات للباحثين والحكومة ومجتمع الأعمال ، دون المساس بالخصوصية الشخصية. كما أشار إيان باك ، نائب رئيس NVIDIA إلى أن "البيانات هى الوقود الذي يدفع محرك الذكاء الاصطناعى" ، ونظرًا لأن تطبيقات الذكاء الاصطناعى تتسارع عبر العديد من القطاعات ، فمن الأهمية بمكان أن نعيد تصور مؤسساتنا التعليمية لعالم سيكون فيه الذكاء الاصطناعى فى كل مكان ويحتاج فيه الطلاب إلى نوع مختلف من التدريب عما يتلقونه حاليًا.

المسئولية الجنائية عن أخطاء تقنيات الذكاء الاصطناعي

أصبح هناك حاجة ملحة لدراسة القوانين التي يجب تطبيقها لجريمة الذكاء الاصطناعي فبحلول ٢٠٢٣ سنجد زيادة مطردة فى أعداد السيارات ذاتية القيادة وإذا إفترضنا قيام إحداها بإرتكاب جريمة قتل خطأ فمن المحتمل وجود دعوةٍ

قضائيةٍ بارزةٍ في إطار تغطيةٍ إعلاميةٍ ضخمةٍ وسيكون السؤال حينها ماهي القوانين التي ينبغي تطبيقها؟ ومدى إمكانية إعتبار نظام الذكاء الاصطناعي مسئولاً جنائيًا فعادة ما تتطلب المسئولية الجنائية الفعل والنية الإجرامية ، وفي هذا الصدد هناك عدة فرضيات يمكن تطبيقها على أنظمة الذكاء الاصطناعي فى ذلك الإطار أولها هو إستخدام المُنتج المُعتمد على خوارزميات الذكاء الإصطناعى كوسيطٍ لارتكاب الجريمة، فعندما يرتكب الجريمة شخصٌ قاصرٌ عقليًا أو حيوان، يُعتبر بريئًا. ولكن يمكن إعتبار أيّ شخصٍ أصدر التعليمات للجاني مسئولاً جنائيًا ومثال على ذلك صاحب الكلب الذي أصدر تعليماتٍ للحيوان بمهاجمة فردٍ آخر، أما السيناريو الثاني فهو إساءة إستخدام النظام لارتكاب الجريمة، ويحدث عندما تُستخدم الإجراءات العادية لنظام الذكاء الاصطناعي بشكلٍ غير مناسبٍ لأداء عملٍ إجراميٍّ ويعد مثالًا على ذلك روبوت ذكاء اصطناعي في معمل دراجاتٍ ياباني قتل عاملًا بشريًا، حيث حدد الروبوت الموظف بشكلٍ خاطئٍ واعتبره تهديدًا لمهمته، واعتبر أن الطريقة الأكثر فاعليةً للقضاء على هذا التهديد هي دفعه إلى آلة التشغيل المجاورة فقد دفع الروبوت العاملَ باستخدام ذراع الهيدروليك القوية جدًا باتجاه الآلة مما أدى إلى مقتله على الفور ثم تابع واجباته" والسؤال الرئيسى هنا هو ما إذا عَلِمَ مبرمج الآلة بإحتمالية ظهور هذه النتيجة؟ السيناريو الثالث هو المسئولية المباشرة وذلك حال وقوع جريمة تتطلب الفعل والنية ويلزم عندها إثبات ما إذا كان نظام الذكاء الاصطناعي يتخذ إجراءً يؤدي إلى عملٍ إجراميٍّ أو يخفق في إتخاذ الإجراء ويُعتبر تحديد النية فى تلك الحالة أكثر صعوبةً، فإذا وُجدت سيارةٌ ذاتية القيادة قد تجاوزت حدود السرعة على الطريق الذي تسير عليه، قد يحيل القانون المسؤلية الجنائية إلى برنامج الذكاء الاصطناعي الذي كان يقود السيارة في ذلك الوقت" ،هذا وقد نجح الأشخاص المتهمون بجرائمَ متعلقةٍ بالحاسوب في القول بأن أجهزتهم قد أُصيبت ببرامجَ ضارةٍ كانت مسئولة عن الجريمة. في إحدى الحالات، ادعى أحد قراصنة الحاسب المراهقين المتهم بتنفيذ هجوم تعطيل الخدمة، بأن برنامج طروادة هو من كان مسؤولًا عن ذلك، وقد مسح البرنامج نفسه قبل أن يُفحص بواسطة التحليل الجنائي و أخيرًا تظهر إشكالية العقوبة ، من أو ما الذي يمكن أن يعاقب على الجريمة التي يكون نظام الذكاء الاصطناعي مسؤولًا عنها مباشرةً،لكن قد لا تُطبَّق المسئولية الجنائية، في هذه الحالة يجب تسوية المسألة بالقانون المدني.ثم سيكون السؤال الحاسم هو ما إذا كان نظام الذكاء الاصطناعي يمثل خدمةً أو منتجًا. إذا كان منتجًا، فسيُطبَّق

قانون تصميم المنتج بناءً على الضمان، على سبيل المثال ، وعلى المدعى عليه أن يبرهن ثلاثة عناصر الأولى هى إثبات واجب الرعاية، وعادةً ما يكون من السهل إظهاره، على الرغم من أن معيار الرعاية قد يصعب تقييمه في حالة وجود الذكاء الاصطناعي، العنصر الثاني هو أن المدعى عليه (المتهم) خالف ذلك الواجب ، والثالث هو أن ذلك الخرق قد سبب الإصابة للمدعي. وإذا لم يكن كلّ هذا واضحًا بما فيه الكفاية، فقد يتغير الوضع القانوني بالنسبة لأنظمة الذكاء الاصطناعي لأن قدراتها تصبح أكثر شبهًا بالإنسان وربما حتى تتجاوز قدرات الإنسان وقد بدأت الدول إستعداداتها للتعامل مع تأثيرات عصر الذكاء الاصطناعي الذي نعيشه اليوم، تزامنا مع الثورة الصناعية الرابعة، إذ تقع على عاتق قوات الشرطة مسئولية الحفاظ على القانون والنظام، ويعتبر الحفاظ على التوازن بين اليقظة ومراقبة عدد كبير من السكان للتهديدات المحتملة هو أكبر التحديات داخل الدول، وقد تم مناقشة الجرائم المرتبطة بالذكاء الإصطناعى بمؤتمر عالمي مشترك في عام ٢٠٢٠ بين الإنتربول ومعهد الأمم المتحدة الإقليمى لبحوث الجريمة والعدالة بسنغافورة حيث تمثلت أبرز تلك الجرائم فى تعطيل المنظومات التي يتحكم فيها الذكاء الاصطناعي، وكتابة الأخبار الملفقة بواسطة الذكاء الاصطناعي، وإستخدام الأنظمة الذاتية القيادة كأسلحة ، كلها مجالات محتملة لجرائم قد يسهِّل الذكاء الاصطناعي ارتكابها في المستقبل. هذا ما كشفه الاجتماع العالمي المشترك بين الإنتربول ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، المتعلق بالذكاء الاصطناعي والموجّه لأجهزة إنفاذ القانون ، والذى إنعقد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ وجمع أكثر من ٦٠٠ مشارك من حوالي ٨٠ دولة وأمام ممثلين عن أجهزة إنفاذ القانون وكيانات ذات صلة بالذكاء الاصطناعي من الجامعات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والحكومات والمنظمات غير الحكومية وتوافقت آراء المجتمعين على أن اتباع نهج علمي أكثر إعتمادا على البيانات في التحقيقات الجنائية سيساعد إلى حد بعيد في التصدي للتهديدات المتصلة بالذكاء الاصطناعي.

أنواع المسئولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي

تطبيق المسئولية المدنية سواء العقدية أو التقصيرية أو الموضوعية يتوقف على الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي و الظروف التي أدت إلى حدوث مثل هذه الأضرار.

الأثر المترتب على تحقق المسئولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي

لما كان للمضرور من أنظمة الذكاء الاصطناعي أن يدعي بأن له الحق في التعويض، فمؤدى هذا الادعاء أن يترتب لهذا المضرور حق الالتجاء للقضاء للمطالبة بما يدعيه ، ولكن يبدو أن هذه الطريقة في التعويض لا تستقيم في الواقع مع بعض الحالات التي تظهر باستمرار في العصر الحديث نتيجة الثورة الصناعية، ومنها أضرار الروبوتات القائمة على الذكاء الاصطناعي التي تتسم بخطورتها وصعوبة تقيم المخاطر الناجمة عنها، الأمر الذي دعا المشرعين في مختلف الدول إلى البحث عن أنظمة جديدة.

دور تقنيات الذكاء الإصطناعى فى ضبط وفحص جرائم الملكية الفكرية

- يوفر الذكاء الاصطناعي أيضاً تكنولوجيا عامة الإستخدام للمساعدة في تطبيق أنظمة وأدوات الملكية الفكرية وإدارتها وفي هذا الصدد، يجب التمييز بين الأعمال/الاختراعات الناشئة عن الإبداع البشري وبين الأعمال/الاختراعات الناشئة بواسطة الآلة فالأعمال/الاختراعات المؤهلة والناشئة عن الإبداع البشري محمية بموجب أطر الملكية الفكرية القائمة، بما في ذلك البراءات، وحق المؤلف، والتصميمات الصناعية، والعلامات التجارية وهناك نقاش جارٍ حول ما إذا كانت تلك الأطر والأنظمة تحتاج إلى تعديل لتلبية أغراض الاختراعات/الأعمال الناشئة بواسطة الآلة وبشكل عام، تركّز المناقشات المتعلقة بذلك النوع من الاختراعات/الأعمال على الحماية المحتملة للعمل/الاختراع الناشئ عن الآلة في حد ذاته ويميل هذا إلى التركيز على مسألة ما إذا كان الذكاء الاصطناعي مخترعًا أو مبدعًا وفقاً لأطر الملكية الفكرية القائمة ، وكذا الحماية المحتملة لخوارزميات الذكاء الاصطناعي وبرمجياته والحقوق المحتملة فيما يتعلق ببيانات التدريب الأساسية ومدخلات البيانات وأهمية وضع الخط الفاصل بين الإبداع البشري والإبداع الآلي، أي مستوى التدخلات أو التوجيهات البشرية اللازمة الذي يمكن، تحته أو فوقه، إعتبار الابداع بشرياً أو آلياً.

الآثار المترتبة على قانون حق المؤلف

- يمكن أن يكون لإنشاء المصنفات باستخدام الذكاء الاصطناعي آثار مهمة جدًا على قانون حقوق النشر، فلم تكن ملكية حقوق الطبع والنشر في الأعمال التي تم إنشاؤها بواسطة الكمبيوتر موضع تساؤل لأن البرنامج كان

مجرد أداة تدعم العملية الإبداعية ، مثل القلم والورقة إلى حد كبير فالأعمال الإبداعية مؤهلة لحماية حقوق الطبع والنشر إذا كانت أصلية ، مع معظم تعريفات الأصالة التي تتطلب مؤلفًا بشريًا. تنص معظم الولايات القضائية ، بما في ذلك إسبانيا وألمانيا ، على أن المصنفات التي أنشأها الإنسان فقط هي التي يمكن حمايتها بموجب حقوق النشر ولكن مع أحدث أنواع الذكاء الاصطناعي ، لم يعد برنامج الكمبيوتر أداة ؛ إنه في الواقع يتخذ العديد من القرارات المتضمنة في العملية الإبداعية دون تدخل بشري ، وعلى الرغم من أن البعض يرى أن هذا التمييز ليس مهمًا ، ولكن الطريقة التي يعالج بها القانون أنواعًا جديدة من الإبداع الذي تحركه الآلة يمكن أن يكون لها آثار تجارية بعيدة المدى. يتم استخدام الذكاء الاصطناعي بالفعل لإنشاء أعمال في الموسيقى والصحافة والألعاب. يمكن اعتبار هذه الأعمال من الناحية النظرية خالية من حقوق الطبع والنشر لأنها لم يتم إنشاؤها بواسطة مؤلف بشري. على هذا النحو ، يمكن لأي شخص استخدامها وإعادة استخدامها بحرية وستكون هذه أخبارًا سيئة جدًا للشركات التي تبيع الأعمال فلك أن تخيل أنك تستثمر الملايين في نظام يولد موسيقى لألعاب الفيديو ، فقط لتجد أن هذه الموسيقى ليست محمية بموجب القانون ويمكن استخدامها بدون دفع أي شخص في العالم.

المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

١- الدكتور / أحمد فتحى سرور ، الحماية الجنائية للحق فى الحياة الخاصة ،دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٧

٢- الدكتور / أشرف توفيق شمس الدين ،الدليل الجنائى الإلكترونى ، ٢٠٢١

٣- الدكتور / محمود عبد الغنى فريد ، دور الدليل الإلكترونى فى الإثبات الجنائى ، رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة بنها ٢٠١٦

٤- الدكتورة / عبير أسعد ، الذكاء الإصطناعى ، دار البداية للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٧

٥- الدكتور / محمد ربيع أنور فتح الباب ، الطبيعة القانونية للمسئولية المدنية عن أضرار الروبوتات ، بحث مقدم لكلية الحقوق جامعة المنصورة ، ٢٠٢١

٦- الدكتور / عمار ياسر محمد زهير ، دور أنظمة الذكاء الإصطناعى فى التنبؤ بالجريمة ، مجلة الفكر الشرطى ، العدد (١١٠) ، يوليو ٢٠١٩

٧- دكتور / ياسر محمد اللمعى ، المسئولية الجنائية عن أعمال الذكاء الإصطناعى ما بين الواقع والمأمول (دراسة إستشرافية) ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ٢٠٢١

ثانياً: مراجع باللغة الإنـجليزية

1. .(٢٠٢٠)Intelligence, A., COVID-19, A., & Europe, C. (2020). Artificial intelligence and the control of COVID-19. from https://www.coe.int/en/web/artificial-intelligence/ai-covid19
2. How Artificial Intelligence can help fight COVID-19. (2020). BBVA) .https://www.bbva.com/en/how-artificial-intelligence-can-help-fight-covid-19/(
3. How AI can help governments in a post Covid-19 world. Wamda . (٢٠٢٠)https://www.wamda.com/2020/05/ai-help-governments-post-covid-19-world

4. Warner, K. (2020). Power of AI has limits in fight against Covid-19, experts caution. The National. https://www.thenational.ae/business/technology/power-of-ai-has-limits-in-fight-against-covid-19-experts-caution-1.1014214